

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
OFFICE OF THE PRESIDENT
SOUTH SUDAN MEDIATION COMMITTEE
FOR THE SUDANESE PEACE TALKS
OFFICE OF THE CHAIRMAN



إتفاقية

بين

حكومة جمهورية السودان الانتقالية

و

الجبهة الثورية السودانية- مسار الشمال

إتفاقيـة

بين

حكومة جمهورية السودان الانتقالية

و

الجبهة الثوريـة السودانية-مسار الشمال

ديباجة

إن حكومة جمهورية السودان الانتقالية والجبهة الثورية- مسار الشمال ويشار اليهما فيما بعد (بالطرفين)،

تأكيداً على رغبتهما في التوصل إلى حل دائم للمسائل المتعلقة بمسار الشمال في تحقيق شعارات الثورة (حرية، سلام، عدالة)،

حرصاً من حكومة السودان على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في جميع أنحاء السودان والحفاظ على وحدته وسيادته،

تحقيقاً لتنمية شاملة عادلة مستدامة تعم جميع أنحاء البلاد،

إيماناًبضرورة التوزيع العادللموارد والثروة من أجل تحقيق السلام،

سعياً منهما لمستقبل أفضل لشعب السودان، يراعي فيه إدارة التنوع وازالة كافة أشكال التهميش ومعالجة القضايا الخاصة بمسار الشمال،

تأكيداً على مبادئ بناء الثقة المنصوص عليها في إعلان جوبا الموقع في 14سبتمبر 2019، والذي تم تجديده حتى 14 فبراير 2020، والإتفاق السياسي الموقع في جوبا 21 أكتوبر2019، بين حكومة السودان الإنتقالية والجبهة الثورية السودانية.





فقد إتفق الطرفان على الآتي:

مبادئ عامة

1- السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات علي أساس المواطنة دون تمييز بسببالعرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع او الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الاعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الاسباب.

2- جمهورية السودان دولة لامركزية تكون مستويات الحكم فيها علي ثلاثة مستويات (اتحادي، ولائي/اقليمي، محلي).

3- التأكيد علي أهمية نشر ثقافة السلام ووحدة الشعب.

4- تحقيق السلام العادل الشامل والدائم وضمان الحقوق الأساسية كأولوية قصوى لتكون أساساً للتنمية الشاملة، المستدامة المتوازنة.

5- الشعب مصدرالسلطات.

6- إصلاح أجهزة الحكم ومؤسسات الدولة وإشراك كافة أبناء الوطن والعمل علي تساوي الفرص مع التأكيد على مبدأ الكفاءة والأهلية والمنافسة الشريفة لتبوء الوظائف العامة.

7- تفعيل أليات ضمان إحترام حقوق الإنسان **وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصيلة للعام2007م**، والمواثيق والإتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل جمهورية السودان.

8- تضمين هذه الإتفاقية في الوثيقة الدستورية للفترة الإنتقالية لسنة 2019م.

9- التأكيد علي أن بناء الدستور الدائم للسودان يتم عبر عملية شفافة وشاملة وتشاركية لا يستثني منها أحد تبدأ بالمؤتمر الدستوري الذي يعقد بشراكة مع جميع أهل السودان من أدنى المستويات الإدارية صعوداً بالمحليات والولايات حتى المستوى الاتحادي.

10- تعبر العاصمة القومية عن أهل السودان وتنوعهم.

11- تكفل الدولة للرجال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة الحق المتساوي والتوازن في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع التمييز الايجابي .





12- إقرار مبدأ العدالة والمحاسبة وعدم الافلات من العقاب وتقديم المتهمين الي المحاكم الوطنية والدولية.

13- الالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد بكل أشكاله وتكوين الآليات اللازمة لذلك.

14- إنشاء الأجهزة المختصة والمفوضيات التي تضمن رفع المظالم ورد الحقوق.

15- تقسيم السلطة والثروة وفقاً لمعايير وأوزان علمية عادلة بواسطة آليات مستقلة تستمد قوتها من الدستور والقانون مع مراعاة التمييز الإيجابي للمناطق المتضررة بالحرب والتهجير والمناطق الأقل نمواً.

16- التأكيد على أحقية الولاية/الأقليم في الإنتفاع بنسبة من مواردها وثرواتها مع تحديد نسبة مئويةعادلة منها لتحقيق التوازن التنموي.

17- معالجة قضايا الأرض والسدود والبيئة وجبر الضرر للأفراد والمجتمعات.

18- عدالة قسمة الموارد المالية بين مستويات الحكم اللامركزي وفقاً للقانون.

19- الحريات العامة وحرية الإعلام.

20- الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان إستقلال القضاء.

قضايا مسار الشمال

القضايا (السياسية، الإقتصاديةوالاجتماعية)

1. تكون لمستويات الحكم المختلفة إختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة وموارد لكل مستوى حكم يحددها القانون.

2. تخصص الموارد راسياً وافقياً وفقاً للدستور وقانون تخصيص الموارد القومية.

3. تلتزم الحكومة بتكوين آلية معالجة قضية الاراضي المنزوعة وفق القانون للقرار 206 لسنة 2005، والقرار 217 لسنة 2006، وقرارات التخصيص (64 – 65 – 66) علي النحو الاتي:

(أ) الأراضي التي تم نزعها ولم يتم تخصيصها، يتم إصدار قرار بإعادتها لما كانت عليه.

(ب) الأراضي التي تم نزعها وتخصيصها ولم يتم أستصلاحها أو إستثمارها يتم إصدار قرار بإلغاء تخصيصها.

(ج) الأراضي التي تم نزعها وتخصيصها وإستثمار جزء منها يتم إصدار قرار بنزع المساحات غير المستثمرة.

(ح) الأراضي التي تم نزعها وتخصيصها وتم إستثمارها بالكامل أو جزئياً تكون المعالجة بإشراك المجتمعات المحلية للتوصل إلي حلول.

(خ) تلتزم الحكومة بإشراك المجتمعات المحلية في تحديد حرمات القرى بخرط وإحداثيات واضحة وتلتزم بإبعاد الاستثمارات الموجودة داخل حرمات القرى التي يتم تحديدها.

(د) مراجعة كافة قرارات منح الاراضي الزراعية(لافراد أو شركات أو شخصيات إعتبارية محلية أو أجنبية أو جهات سياسية – أحزاب أو حكومات – محلية أو أجنبية أو هيئات أو مؤسسات محلية أو أجنبية) بموجب أي من السلطات الاتحادية والولائية منذ العام 1989م.

(ذ) يحدد القانون الولائي/ الأقليمي الفترة الزمنية للمشروعات الاستثمارية الزراعية بما لا يتجاوز العشرين عاماً ويتم تجديدها لفترة زمنية أخرى حسب دراسة الجدوى.

4. تشكل الحكومة لجنة يمثل فيها الطرفان لدراسة طلب إلغاء إنشاء سدود (دال، كجبار والشريك) مع إشراك المجتمعات المحلية.

5. يستمر العمل بالنظام القائم وتشكل حكومات تنفيذية بالولايتين/ الأقليم وفق مايتم اتخاذه من تدابير لاحقة الي حين اعادة النظر في التقسيم الإداري وتوزيع السلطات والاختصاصات بين مستويات الحكم.

6. مراجعة ترسيم الحدود الادارية للولايات/ الأقليم لمواءمتها مع الترسيم التاريخي المقنن الذي يتسق مع التقاليد العرفية المتواضع عليها بين المجتمعات المحلية.

7. تشكيل لجنة مستقلة بواسطة النائب العام للتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الانسان واطلاق النار علي المتظاهرين التي وقعت في أبريل 2006م في منطقة العرقوب يونيو 2007م في منطقة كجبار تحقيقاً لمبدأ عدم إفلات الجناة من العدالة.

8. تشكيل لجنة فنية مختصة للتحقيق وللتأكد من دفن نفايات ذرية والكترونية مع الأستعانة بالدعم الفني من وكالة الطاقة الذرية والأسترشاد والأستعانة بالمجتمعات المحلية بالولايتين/الإقليم الشمالي.





9. تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من مستحقات اتفاقيات مياه النيل والسد العالي ومعالجة الأثار المترتبة على ذلك.

10. تعمل الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة وإنشاء البنية التحتية اللازمة لعودة المهجرين قسراً إلى مناطقهم التاريخية في وادي حلفا وحول بحيرة النوبة مع منح قطعة أرض سكنية وزراعية لكل مواطن يرغب في العودة ويشكل الطرفان الية مشتركة لوضع الأسس والضوابط التي يتم بموجبها تحديد المعنيين بالعودة الطوعية والتعويض والأشراف على أنفاذ عملية توطينهم مع أسرهم.

11. العمل على معالجة كافة قضايا قرى إعادة توطين الحامداب الجديدة

(الملتقى) من خلال الاتي:

أ- تكملة الإجراءات القانونية لإستخراج شهادة بحث مشروع الحامداب الزراعي (الملتقى) ومعالجة المشاكل الفنية في المشروع،

ب- تاهيل كافة الخدمات الصحية والتعليمية وإكمال توصيل مياه الشرب من النيل وإقامة مشروعات إقتصادية،

ج- إكمال إجراءات وتاهيل مشروع البحيرةالزراعي،

د- معالجة قضية الذين شملهم التهجير ولم يهجروا بمنطقتي كلقيلي وراس جزيرة الحامداب وتعويضهم بالحقوق والممتلكات وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وإقامة المشاريع الزراعية، وإنشاء ألية يشرك فيها الأهالي بغرض الوفاء بذلك،

هـ -العمل على معالجة وتعويض تجريف السواقي والجروف والنخيل في منطقة الحامداب وإقامة مشروعات إقتصادية وزراعية وتوفير الخدمات اللازمة،

12- يعمل الطرفان على تخصيص نسبة من عائدات سد مروي للولايتين/ الأقليم وفقاً للقانون.

13- العمل على إقامة مشروعات تنموية لتشجيع عودة الأهالي للإقليم/الولايات الشمالية.

14 ـ حماية الأثار والتحقيق في جرائم نهبها وتدميرها وإستعادة ما نهب منها وما تم إهداءها وتشجيع السياحة.





15- الأعتراف باللغة النوبية من ضمن اللغات القومية وتشجيعها والإحتفاء بها على أن تدرس المؤسسات الوطنية المختصة كيفية أدخالها في المنهج القومي في أطار السياسة الكلية للغات القومية الأخرى مع دعم الحكومة لإنشاء معاهد ومؤسسات تعليمية خاصة لتدريس اللغة النوبية.

16- تلتزم الحكومة بعمل دراسات الجدوى اللازمة ومراجعة الدرسات السابقة لإقامة مشروعات إقتصادية وخدمية لتحقيق التنمية المتوازنة والعمل على إيجاد التمويل اللازم لتحقيق الاتي:

(أ) إقامة ترعتي سد مروي ، مشروع شرق حجر العسل الزراعي، مشروع الهواد الزراعي، مشروع التبنه الزراعي ومشروع غرب القولد وإقامة محطات مياه الشرب النيلية،

(ب) إعادة تأهيل وكهربة كافة المشروعات الزراعية بالولايتين/الإقليم،

(ج) إنشاء المؤسسات التعليمية وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والصحية،

(د) العمل على إكمال الطرق القومية والمحلية وإنشاء الكباري وخطوط السكة حديد والمطارات بالولايتين/ الاقليم وتأهيلها،

(هـ) العمل على تكملة مشروعات الكهرباء بالولايتين/ الأقليم وإنشاء محطات تحويلية مع رفع نصيب الولاية/ الاقليم من الأمداد الكهربائي بما فيها كهربة قرى الخيار المحلي وأبوحمد.

(و) إنشاء صندوق أهلي لأعمار وتنمية إقليم/ ولايتي الشمال.

(ز) العمل على إعادة تأهيل المصانع الحكومية القائمة بالولايتين /الإقليم حسب الموارد المتاحة وتخطيط مدن صناعية جديدة وحرفية حسب الحاجة.

(ح) العمل على توطين الرحل في ولايتي نهر النيل والشمالية بتوفير كافة الخدمات الأساسية وتمليكهم أراضي زراعية وسكنية

17- الضبط والسيطرة على عمليات التعدين ومعالجة قضاياه وآثاره السالبة وسن قانون يحظراستخدام المواد الضارة بالبيئة مثل السيانيد والزئبق.

18- دراسة ومعالجة الآثار السالبة لسد مروي ومنها.



(أ) تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة مشكلة غرق المناطق على قطر كبير حول بحيرة السد حيث ظهرت ظواهر مائية خطيرة مثل إرتفاع منسوب المياه الجوفية ما بين 60 سم الي اقصى عمق 3 متر في هذه المناطق مما أدى الي إنهيار ما يزيد عن 2000 منزل وإعلان المنطقة منطقة الكوارث كما حدث في منطقة السويقات.

(ب) تشكيل لجنة فنية مختصة لمراجعة الجدوى الفنية لسد مروي والمخاطر الناجمة عنه والمتوقعة بفعل إرتفاع المناسيب الجوفية والهزات الأرضية للتوصل لقرار حول الإبقاء على السد.

(ج) تشكيل لجنة من الطرفين لحصر الأضرار وتقدير وتعويض المتضررين وتفادي الاثار السالبة المتوقعة والإحتياط المبكر للأثار الكارثية المتوقعة وتحديد مناطق تهجير مستقبلية داخل الولاية.

19- تشجيع قيام الجمعيات التعاونية (الانتاجية والاستهلاكية) ومراجعة وتعديل قوانينها ومنحها أمتيازات أكبر بما يمكنها من المساهمة في الاقتصاد.

20- معالجة مشكلات التصحروالبيئة وتأثيرها علي الأراضي الزراعية والسكنية ومجرى النيل.

21- تشكيل لجنة مستقلة ومختصة للتحقيق في حوادث إحراق النخيل وتقديم الجناة إلى العدالة والعمل علي المحافظة علي ثروة البلاد من النخيل.

22- تطوير وتشجيع التجارة الحدودية والمعابر وتأهيل المحطات الجمركية وإنشاء مناطق حرة وإنشاء موانئ جافة وضبط التجارة الحدودية وإنشاء بورصة للتمور والحبوب والمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية .

23- مراجعة مصانع الأسمنت وضمان مطابقتها للمواصفات العالمية ومراعاة شروط السلامة البيئية وإلزامها للقيام بواجبها في المسؤولية الاجتماعية.

24- إنشاء مراكز للبحث العلمي بالولايتين/ الاقليم.

25- تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تُعنى بتوطين وتعويض أهالي أمري المتأثرين بسد مروي الذين لم يتم توطينهم وتعويضهم التعويض العادل وتضع اللجنة في الاعتبار المعالجات التي تمت في الفترات السابقة وذلك وفقاً لأخر تعداد سكاني.



26- معالجة كافة مشاكل مشروع أمري الزراعي الفنية والهندسية والإدارية، ودراسة امكانية إنشاء محطة أبحاث زراعية وحيوانية بمشروع أمري.

27- مراجعة الرسوم الادارية المقدرة للطاقة المبردة لرافعات المياه والعمل على الغاءها.

28- تلتزم الحكومة بمراجعة ملف أراضي الملك الحر لمهجري أمري والفصل في استحقاقاتهم من قبل مفوضية الأراضي.

29- مراجعة الوضعية القانونية للمشاريع المقامة داخل مشروع مهجري امري ومعالجتها وتوفيق اوضاعها لتصبح رافد من روافد المشروع.

30- مراجعة ملف تعويض قيمة المغروسات التي تم اسقاطها من قبل إدارة السدود وتعويض المستحقين التعويض العادل.

31- توفير الخدمات الضرورية والعمل على انشاء البنيات التحتية، لأصحاب الخيار المحلي من أهالي امري ودراسة إمكانية مشروعات تنموية لهم.

32- معالجة مشاكل الصحة والتعليم وعمل دراسات اجتماعية لمعالجة الظواهر السالبة في مجتمع المهجرين بعد التهجير.

33- دراسة إمكانية إنشاء مصانع تحويلية صغيرة مصاحبة لمشروع أمري.

34- توفير خدمات الاتصالات، وتلتزم الدولة بتوفير مياه الشرب النقية للمهجرين من أهالي امري.

35- تكملة انفاذ مشروعات إعادة توطين المناصير بالخيار المحلي واعمار المنطقة بالخدمات والاتصالات والبنى التحتية، والمشاريع الزراعية بعد اجراء الدراسات اللازمة.

36- تُنشأ آلية مشتركة بين الطرفين لمراجعة ما تم من إجراءات وعمل تسوية شاملة وعادلة لأثبات الحقوق وجبر الضرر للمناصير بالخيار المحلي.تشكيل الية لتوفير الدعم الفني القانوني والمالي والإداري اللازم الخيار المحلي كآلية للتنفيذ بما يمكنها من أداء مهامها.

37- تلتزم الحكومة بالنظر في قضية مشروع ابوحراز الزراعي لمعالجتها وفق القانون.

38- يتم النظر في تخصيص الأراضي حول البحيرة لأي غرض استثماري بعد اكمال عملية إعادة التوطين.

39- مراجعة قضية إعادة توطين مهجري المناصير بخياري (المكابراب والفداء) واجراء المعالجات اللازمة للسكن والخدمات والمشروعات الزراعية بإكمال إجراءات إستخراج شهادات البحث.

40- تلتزم الحكومة بمراجعة ملف أراضي الملك الحر لمهجري المناصير والفصل في استحقاقاتهم من قبل مفوضية الأراضي.



تم التوقيع على هذه الاتفاقية بجوبا، جمهورية جنوب السودان في هذا اليوم 26 من شهر يناير للعام 2020م

الأطراف الموقعة

الطرف الأول

حكومة السودان الانتقالية

الفريق الركن/

شمس الدين كباشي أبراهيم

الطرف الثاني

الجبهة الثورية – مسار الشمال

الأستاذ/

دهب ابراهيم دهب حسنين

الوساطة:

توت قلواك منيمي

مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية

رئيس لجنة الوساطة

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة جوبا بجمهورية جنوب السودان في الواحد وثلاثون من شهر أغسطس 2020م.

عن حكومة السودان الإنتقالية

فريق أول

محمد حمدان موسى دقلو

النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الإنتقالي

عن مسار الشمال

محمد داؤد

رئيس حركة تحرير كوش السودانية

الفريق أول

سلفاكير ميارديت

رئيس جمهورية جنوب السودان